

Distr.: General
10 October 2012
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ٨ من جدول الأعمال

المناقشة العامة

رسالة مؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس الجمعية
العامة من الممثل الدائم لباراغواي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه بياناً من وفد جمهورية باراغواي، في إطار ممارسة الحق في الرد على الملاحظات التي أدلى بها وزير خارجية جمهورية نيكاراغوا، سانتوس صمويل لوبيز، يوم الجمعة ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، خلال المناقشة العامة للدورة العادية السابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة (انظر المرفق).

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بالعمل على تعميم نص هذه الرسالة والبيان المرفق بها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٨ من جدول الأعمال.

(توقيع) خوسيه أنطونيو دوس سانتوس

الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق

121012 111012 12-54212 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لباراغواي لدى الأمم المتحدة

بيان من وفد جمهورية باراغواي، في إطار ممارسة الحق في الرد على الملاحظات التي أدلى بها وزير خارجية جمهورية نيكاراغوا، يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر، خلال المناقشة العامة للدورة العادية السابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة

إن جمهورية باراغواي ترفض الملاحظات التي أدلى بها وزير خارجية جمهورية نيكاراغوا بشأن باراغواي جملة وتفصيلاً، لأنها تشكل انتهاكاً لمقاصد المنظمة ومبادئها، وذلك في ما يتعلق بالمساواة في الحقوق، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، والمساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

إن جمهورية باراغواي، باعتبارها من البلدان النامية غير الساحلية - وهي إحدى فئات الدول الضعيفة باعتراف الأمم المتحدة - تشير إلى حالة التهميش التي تعيشها في إطار السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، وهما نظامان للتكامل كانت باراغواي من الدول الأطراف التي أسستهما، ومع ذلك عُلقَت عضويتها فيهما في غيابهما بواسطة قرارات غير شرعية وغير قانونية، ومن ثم فهي قرارات تعسفية. فقد اتخذت تلك البلدان قرارات خطيرة، في انتهاك سافر للمعاهدات الدولية.

وعلى مستوى نصف الكرة الأرضية الغربي، كان التقرير الصادر عن بعثة الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، خوسيه ميغيل إنسولسا، والوفد المرافق إلى جمهورية باراغواي، في الفترة من ١ إلى ٣ تموز/يوليه ٢٠١٢، بمثابة تأكيد للحالة الطبيعية المطلقة واحترام مبدأ سيادة القانون في باراغواي، وعلى هذا الأساس، لم تقرّر هذه المنظمة فرض أية جزاءات على باراغواي، وهي مسألة أكدتها بعثة مراقبة الانتخابات العامة التي جرت في نيسان/أبريل ٢٠١٣.

وتعكس هذه الحالة المبيّنة بالتفصيل بما لا يدع مجالاً للشك أن باراغواي تحترم الإجراءات الدستورية وترفض رفضاً قاطعاً أي ادعاء يوحى باختيار النظام الدستوري فيها.

إن جمهورية باراغواي تعرب عن أسفها لأن وزير خارجية نيكاراغوا يشكك بدون مبرر في الديمقراطية في باراغواي ويتغاضى عن الانتهاكات الخطيرة التي تمس الديمقراطية وحقوق الإنسان في بلدان أخرى في المنطقة.

نيويورك، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢